

فعالية التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية "دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية لعصير الفواكه جو رويبة"

من إعداد

الدكتور خيضر خنفري

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس

Khenfri.kheider@hotmail.fr

الأستاذة بورنيسة مريم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس

ritagemeriem@yahoo.fr

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية جو رويبة الرائدة في مجال إنتاج عصير الفواكه ذلك للفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016، حيث ارتأينا إلى استخدام كل من مؤشر المردودية المالية ، مؤشر المردودية الاقتصادية و مؤشرات جودة الأرباح ، كون هذه المؤشرات تعد من أبرز النسب المالية المعبرة عن الأداء المالي.

و خلصت الدراسة إلى ان التشخيص الجيد و السليم للتدقيق ساهم بشكل فعال في تقييم الهيكل المالي للمؤسسة محل الدراسة و ذلك بكفاءة عالية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق ،الأداء المالي، مؤشرات الجودة، مؤشرات المردودية.

Abstract:

The aims of our study to evaluate the effectiveness of NCA ROUIBA company» producing the juice drinks " during the period 2012 to 2016 from the annual reports of NCA company. To reach our purpose, we decided to use some ratios like: the economic and financial performance and other ratios which expresses financial performance.

Our study revealed that the good diagnose through auditing from financial situation to company under study were very efficiency.

Keywords: Audit, financial performance, quality ratios, performance ratios.

المقدمة:

تقتضي دراسة الأداء المالي في المؤسسات بصفة عامة إلى تشخيص وضعيتها بدقة و اكتشاف نقاط و جوانب ضعفها حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المالية سواء أنيا أو مستقبليا، لكن دراسة الأداء المالي يستدعي ضرورة وجود و ممارسة التدقيق في هذه المؤسسات، حتى يتسنى للمديرين من تقييم السياسات المالية و الاستثمارية التي تساعدكم بدورها على اختيار أفضل البدائل و الخيارات الاستراتيجية ، التي تدفع بالمؤسسة نحو تحسين مستوى أدائها المالي مستقبلا.

و بغية معرفة مدى مساهمة دور التدقيق في تحسين الأداء المالي، قمنا بدراسة حالة مؤسسة جو رويبة الرائدة في مجال إنتاج عصير الفواكه و ذلك بهدف معرفة مدى كفاءة و نجاعة مهنة التدقيق في زيادة فعالية الأداء المالي و تحسينه.

و بناء على ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة مهنة التدقيق في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة جو روية؟

المحور الأول: ماهية التدقيق

المحور الثاني: ماهية الأداء المالي

المحور الثالث: قياس مدى مساهمة التدقيق في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة جو روية

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التطرق إلى المفاهيم الرئيسية للدراسة المتمحورة حول التدقيق و الأداء المالي.
- تدقيق القوائم و الحسابات المالية لمؤسسة جو روية.
- تحليل مدى مساهمة التدقيق في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

أولاً: الإطار النظري التدقيق

يعد التدقيق وسيلة هامة و رئيسية لأي مؤسسة اقتصادية، إذ يكمن دوره في تقييم و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة المعدة من طرف المحاسبة، و ذلك بهدف مساعدة المسيرين على إجراء تصحيحات سواء في الجانب التسييري أو في الجانب المالي.

1. تعريف التدقيق

تعرف الجمعية المحاسبة الأمريكية للتدقيق كما يلي:

تم تعريف عملية تدقيق الحسابات من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي والهيئات والمجالس المهنية، إلا أنها تصب في نفس الهدف، ومن أهم تلك التعاريف ما يلي:

"التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي ، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة ، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة."¹

كما يعرف أيضا على أنه " فحص منتظم من قبل شخص في محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الأدلة والقرائن اللازمة لإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها."²

أما مصف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسي، فقد عرف التدقيق " على أنه فحص من مهني مؤهل ومستقل لإبداء رأي حول انتظام ومصادقية الميزانية وجدول حسابات النتائج."³

التدقيق هو عبارة عن فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدي دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها أعمالها من ربح.⁴

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ أن عملية التدقيق تتركز علي ثلاث نقاط أساسية:

الفحص: يقصد به التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.

التحقق: يعني إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معين.

التقرير: هو بلورة نتائج الفحص و التدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.⁵

2.1: أهداف التدقيق:

تكمّن أهداف التدقيق فيما يلي:

- إبداء رأي فني محايد يستند علي أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عملية من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر.
- مراجعة الخطط و السياسات و متابعة درجة التنفيذ و معرفة أسباب الانحرافات.
- تقييم الأداء و نتائج الأعمال المحققة من طرف المؤسسة.
- المشاركة في تخطيط الاقتصاد الوطني بمساعدة الجهات الحكومية.⁶

3.1: العلاقة بين التدقيق والمحاسبة

يعتبر التدقيق أحد الوظائف الوثيقة الصلة بالمحاسبة و المستقلة عنها، حيث يقوم التدقيق بقياس درجة الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية، وتوصيل نتيجة القياس بصورة مناسبة لمستخدمي هذه البيانات والمعلومات، فالتدقيق يضيف علي البيانات والمعلومات المحاسبية درجة أكبر من الثقة بها والاعتماد عليها، فالتدقيق فرع من فروع المحاسبة ومجال عملها المستندات والبيانات والمعلومات المحاسبية والقوائم المالية وثمة فارق هام بين المحاسب والمدقق وهو أن المحاسب موظف لدى المؤسسة خاضع بالتبعية لإدارتها، تنحصر مهمته في تسجيل العمليات وتبويبها ومن ثم عرضها في قوائم مالية وفق إرادة القائمين علي المؤسسة. أما المدقق فلا تربطه بالمؤسسة رابطة التبعية، بل هو شخص فني مستقل، وخبير مهني محايد، لا يخضع لسلطة إدارة المؤسسة، وتنحصر مهمته في فحص ما تحويه القوائم المالية من بيانات للتأكد من صحتها وإبداء رأيه فيما إذا كانت تلك القوائم المالية تظهر بصدق نتيجة أعمال المؤسسة عن الفترة المالية المعنية، وتبين بعدالة حقيقة مركزها المالي في نهاية تلك الفترة. ويمكن تشبيه العلاقة ما بين المدقق المحاسب بتلك القائمة بين القاضي و المحامي إذ يشترط في كل فريق الخلفية العلمية المتساوية، ولكن يضاف إلي المدقق والقاضي الحياد والاستقلال والحكم الشخصي.⁷

ثانيا: ماهية الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية في منشآت الأعمال بصورة عامة و المنشآت الاقتصادية بصورة خاصة، لأنه يهدف إلى إعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطتها وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية.

2. مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي على أنه:"مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية."⁸

كما يعرف على أنه " محاولة تحقيق المؤسسة الأهداف المنتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق ذلك الأهداف و يشتمل مفهومى الفعالية و الكفاءة".⁹

كما يقصد بالأداء المالي أيضا " مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسيطرة من طرف الإدارة".¹⁰

أما تعريف الذي قدم من طرف Carla Mendoza و Pierre Beescos فيلخص مفهوم الأداء في البعدين التاليين هما:

الكفاءة

تعبر الكفاءة على العلاقة النسبية بين المدخلات و المخرجات و التي تفسر كيفية إنجاز العمل بالشكل المطلوب بإتباع أفضل الوسائل و الخيارات الموصلة للأهداف. و عليه يمكن تعريف الكفاءة بأنها " تمثل العلاقة بين المجهودات المبذولة في استغلال الموارد و الوسائل المستخدمة في نشاط معين من جهة، و المنفعة الحقيقية التي تحصل عليها المؤسسة من جهة أخرى.

الفعالية:

القدرة على بلوغ الأهداف المسيطرة و ذلك مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك.¹¹

1.2 مؤشرات الأداء المالي:

يتوقف الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على قدرتها على إنشاء القيمة تبعا لأهداف النظرية المالية الحديثة، وهذا الأخير لا يتحقق إلا من خلال مؤشرات يمكنها تقييم الأداء المالي، ولا تكون هذه النسب ذات مدلولية في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة، للتعرف على التطور في هذه النسب و اتجاهات هذا التطور أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية، لتحديد درجة الانحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع.¹²

تعرف مؤشرات الأداء المالي على أنها " تعبير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية المعدّة عن فترة معينة و يعبر عنها بنسبة مئوية . كما يقصد بها أيضا: " مجموعة من النسب المالية أيضا تهدف إلى كشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة".¹³

و من مؤشرات الأداء المالي نجد منها:

1.1.2. مؤشرات جودة الأرباح: من بين أبرز مؤشرات جودة الأرباح نجد :

نسبة العائد على حقوق الملكية: تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و تحسب بالقانون التالي:

نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية.

وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة الشركة في تحقيق سمعة طيبة تدفع المستثمرين إلى الإقبال على شراء أسهمها الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على أسعار أسهمها وبالتالي قيمتها المحسوبة.

2.1.2 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل:

ويطلق على هذه النسبة مؤشر النقدية التشغيلي و توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وكلما ارتفعت هذه النسبة ، فإن ذلك يشير إلى الأداء الجيد للوحدة الاقتصادية. و تحسب وفقا القانون التالي:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل¹⁴.

3.1.2 نسبة العائد على الأصول: تهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها والخاضعة لسيطرتها وهو بذلك يعكس اثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بالشركة. و تحسب بالقانون التالي:

نسبة العائد على الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.¹⁵

2.2 مؤشرات المردودية:

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.¹⁶

و يوجد نوعين من المردودية:

- المردودية الاقتصادية .

- المردودية المالية.

1.2.2 المردودية الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة كل وحدة نقدية من الأصول الاقتصادية في توليد نتيجة اقتصادية و ذلك بمقارنة ما استثمرته المؤسسة من أموال. و تحسب بالقانون التالي :

المردودية الاقتصادية = النتيجة الاقتصادية / الأصول الاقتصادية.¹⁷

2.2.2 مؤشر المردودية المالية: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على خلق عوائد مالية، و يعتبر مؤشرا هاما بالنسبة للمساهمين، فيما يخص زيادة الأرباح وكذا سهولة اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة. و يحسب بالقانون التالي:

مؤشر المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.¹⁸

2.3 مؤشرات المديونية:

تظهر مؤشرات المديونية مدى مساهمة الديون سواء ممثلة في الالتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل في تمويل أصول المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ومن هذه النسب:¹⁹

1.2.3 نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل استثماراتها ذاتيا. و تحسب بالقانون التالي:

الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الديون. و يجب أن تكون أكبر من 0,5

2.2.3 نسبة إجمالي الدين: تقيس هذه النسبة مدى تمويل أصول و ممتلكات المؤسسة من خلال الديون الطويلة و المتوسطة الأجل. و تحسب بالقانون التالي:

نسبة إجمالي الدين = مجموع الديون / مجموع الأصول. كما يجب أن لا تزيد عن 50% من إجمالي موجوداتها.

3.2.3 نسبة السيولة الآجلة: هي نسبة يفحصها البنك قبل منح أي قرض إضافي، لأنها تمثل هامش استئانة المؤسسة و تحسب بالقانون التالي:

نسبة السيولة الآجلة= الديون الطويلة و المتوسطة الآجل/ الأموال الدائمة و يجب أن تكون هذه النسبة أقل من الواحد²⁰.

ثالثا: دراسة تحليلية لمدى مساهمة التدقيق في تفعيل الأداء المالي لمؤسسة جو روية

نهدف من خلال هذا المحور إلى دراسة مدى مساهمة التدقيق في تحسين و تفعيل الأداء المالي لمؤسسة جو روية ، حيث ارتأينا إلى دراسة التدقيق المحاسبي للميزانية المالية لمؤسسة جو روية أولا و تدقيق مؤشرات المالية ثانيا، و هذا طيلة الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2016، ذلك حسب المعطيات المتاحة لنا.

3. التدقيق المحاسبي للميزانية المالية لمؤسسة جو روية:

يتضمن التدقيق المحاسبي للميزانية المالية لمؤسسة جو روية تدقيق كلا الجانبين من الميزانية و هما: جانب الأصول و جانب الخصوم.

1.3. تدقيق جانب الأصول

عند تدقيق الميزانية المالية لمؤسسة جو روية اتبعنا الخطوات اللازمة لتدقيق جانب الأصول و المتمثلة في:

إعادة حساب المؤشرات بالأرقام من أجل التحقق من صحة الأصول الثابتة ، و ذلك بمطابقة الجاميع الحسابات الرئيسية و عمليات الترسيد بدفتر الأستاذ.

-التحقق من الملكية و التقييم.

-التحقق من الوجود الحقيقي للأصول.

-الفحص المستندي.

-الإجراءات التحليلية : مطابقة نتائج أرصدة و حسابات السنة الأخيرة من الدراسة مع السنوات الماضية.

الجدول رقم (1): تدقيق الأصول الثابتة لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

الأصول	2012	2013	2014	2015	2016
الاستخدامات الثابتة	2440688	3190938	4 553 849	558 302 5	5742539835
النسبة المئوية من الاستخدامات الثابتة	49,25%	58,20%	63,16%	%66,94	61,87%
المجموع	4 594 800	5 482 583	7 209 674	8 340 205	9280392524

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي المالي لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة الاستخدامات الثابتة شهدت ارتفاعا مستمر من 2012 إلى غاية 2015 إذ قدرت نسبة الزيادة في هذه السنوات بـ 17,59 % ، و يعود سبب ذلك إلى اقتناء مؤسسة جو روية لتبثيات مادية كالأراضي و المباني.

الجدول رقم (2): تدقيق الأصول الجارية لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

الأصول	2012	2013	2014	2015	2016
الاستخدامات الجارية	2154112	2291645	2 655 825	3 037 647	3537852
النسبة المئوية من الاستخدامات الجارية	46,88%	41,79%	36,83%	36,42%	38,12%
المجموع	4 594 800	5 482 583	7 209 674	8 340 205	9 280 392

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي المالي لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016 من خلال نتائج معطيات الجدول السابق نستنتج أن أصول (الاستخدامات الجارية) لهذه المؤسسة عرفت انخفاضا محسوس، إذ قدرت نسبة الانخفاض سنة 2015 بـ 10,46% مقارنة بسنة 2012 و هذا مؤشر يدل على تحسن إدارة الائتمان لمؤسسة جو روية في بيع أصولها الجارية في فترة زمنية قصيرة، لكن سنة 2016 ارتفعت نسبة الاستخدامات الجارية بمعدل طفيف 1,7% و يعود السبب في ذلك إلى زيادة عدد زبائن المؤسسة بمبلغ 2435117696 دج سنة 2016 مقارنة بـ 1633134795 دج سنة 2015.

الجدول رقم (3): تدقيق الخزينة لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

الأصول	2012	2013	2014	2015	2016
الخزينة	182 862	174 364	226 129	240 206	121 221
%	3,97%	3,18%	3,13%	2,88%	1,30%
المجموع	4 594 800	5 482 583	7 209 674	8 340 205	9 280 392

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي المالي لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016 تم تدقيق مبالغ خزينة مؤسسة جو روية من خلال قوائمها المالية و تقارير أنشطتها التسييرية من 2012 إلى غاية 2016، فمن خلال تدقيق مبالغ القيم الجاهزة (الخزينة) لهذه المؤسسة تبينا لنا أن مؤشر السيولة النقدية الجاهزة في انخفاض مستمر ، إذ قدر سنة 2012 بـ 3,97% بينما سنة 2016 سجل معدل 1,30% و هذا يدل أن المؤسسة لم تحسن تسيير نشاطها عامة و خزيتها بصفة خاصة.

2.3. تدقيق جانب الخصوم

تم تدقيق الأموال الخاصة لمؤسسة جو روية من خلال:

- الاستعانة بالتقارير الواردة في القوائم المالية و المتمثلة في كل من : الميزانية ، جدول حساب النتائج جدول تدفقات الخزينة و الملاحق الصادرة عن مجلس إدارة مؤسسة جو روية.
- التدقيق في الحسابات المالية من خلال حساب المؤشرات المالية ذات العلاقة.

الجدول رقم (4): تدقيق جانب الخصوم لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

الخصوم	2012	2013	2014	2015	2016
الأموال الخاصة	1 585 472	1 754 898	1 981 115	2 068 197	2 072 066
نسبة الأموال الخاصة من المجموع	34,50%	32%	27,47%	24,79%	22,32%
الديون الطويلة الأجل	828 821	1 506 577	2 682 150	3 131 159	2 922 690
نسبة الديون الطويلة الأجل	18,03%	27,47%	37,20%	37,54%	31,49%
الديون قصيرة الأجل	2 180 506	2 221 108	2 546 409	3 140 849	4 285 636
نسبة الديون قصيرة الأجل	47,45%	40,51%	35,31%	37,65%	46,17%
المجموع	4 594 800	5 482 583	7 209 674	8 340 205	9 280 392

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي المالي لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الخصوم لمؤسسة جو روية في انخفاض مستمر، إذ قدرت نسبتها سنة 2012 بـ 34,50% ، لتتخفص بذلك إلى 22,32% سنة 2016، أي انخفضت بمعدل 12,18% من 2012 إلى غاية 2016 ، و هذا راجع إلى انخفاض صافي الدخل للمؤسسة.

أما فيما يخص الديون الطويلة و المتوسطة الأجل، فنلاحظ أنها شهدت زيادة قدرت بـ 19,51% طيلة الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2015 و هذا راجع إلى زيادة اقتراض المؤسسة طيلة هذه الفترة، نتيجة توسيع استثماراتها و زيادة نشاطها الاستثماري ، ناهيك عن تحميل الضرائب لسنوات إلى غاية سنة 2015 ، أين تم التخلص من تراكم الضرائب و تسديدها كلية إلى مصلحة الضرائب. أما سنة 2016 فشهدت تراجع لهذا النوع من الديون بمعدل 6% و ذلك دليل على تسديد نسبة معتبرة من الديون الطويلة و المتوسطة إلى المقرضين، مما يدل على تحسن أدائها المالي مقارنة بالسنوات السابقة. أما الديون القصيرة الأجل، فنلاحظ أنها عرفت تذبذبا من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع و أحيانا تنخفض و ذلك بسبب زيادة عدد الموردين. حيث تم تدقيق الديون قصيرة الأجل وفقا لما يلي:

- طلب الكشف الخاصة بأسماء الحسابات الشخصية للموردين للمواد الأولية للمشروبات.

- مطابقة كشوف مؤسسة جو روية مع حساب إجمالي الموردين، و دفتر المشتريات.

- التأكد من أن جميع الفواتير الخاصة بالمشتريات قد أدخلت إلى المخازن.

2.3. تدقيق المؤشرات المالية لمؤسسة جو روية:

بعد تدقيق عناصر الميزانية المالية المختصرة قمنا بتدقيق بعض المؤشرات المالية للأداء المالي و شملت كل من مؤشرات المردودية، مؤشرات جودة الأرباح و مؤشرات المديونية لمؤسسة جو روية.

1.2.3 تدقيق مؤشرات جودة الأرباح

الجدول رقم (5): تدقيق مؤشرات جودة الأرباح لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة العائد على حقوق الملكية	15,92%	37,51%	19,58%	7,34%	5,68%
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل	14,97%	15,92%	12,48%	8,41%	9,01%
مؤشر العائد على الأصول	1,40%	4,17%	4,31%	2,26%	14,08%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي المالي لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016.

من خلال معطيات الجدول السابق ، نستنتج أن مؤشرات العائد على حقوق الملكية و مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل للمؤسسة محل الدراسة في تذبذب مستمر ، فعامل الانخفاض أو الزيادة من سنة لأخرى يرجع بدوره إلى تزايد أو انخفاض النتيجة الصافية للمؤسسة.

كما نستنتج أن مؤشر العائد على الأصول لمؤسسة جو روية شهد هو الآخر تذبذبا طيلة الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2015 ، في حين سنة 2016 سجل المؤشر معدل 14,08% و هي اعلى نسبة سجلتها المؤسسة طيلة الخمس السنوات محل الدراسة ، و ذلك راجع إلى زيادة النتيجة الصافية للمؤسسة سنة 2016. كما نستنتج أيضا أن مؤشرات جودة الأرباح لم تقيم من طرف المدقق الداخلي طيلة فترة الدراسة ، مما أدى إلى تذبذب و عدم انتظام ربحية مؤسسة جو روية على طول فترة الدراسة.

2.2.3 تدقيق مؤشرات المردودية:

الجدول رقم (6): تدقيق مؤشرات المردودية لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر المردودية الاقتصادية	-14,83%	8,28%	47,95%	13,18%	17%
مؤشر المردودية المالية	3,66%	13,04%	15,69%	9,13%	6,30%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي المالي لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن المردودية الاقتصادية لمؤسسة جو روية خلال سنة 2012 سجلت نتيجة سالبة و هذا بسبب انخفاض نسبة الهامش الاقتصادي لمؤسسة جو روية و المرتبط بدوره بانخفاض رقم الأعمال في نفس السنة. لكنها سرعان ما ارتفعت سنتي 2013 و 2014 ، و هذا راجع إلى تحسن مبيعات المؤسسة في هاتين السنتين، اما سنة 2015 فشهدت انخفاض قدر بـ 34,77% مقارنة بسنة 2014 و ذلك بسبب زيادة احتياجات رأس المال العامل للاستغلال في تلك السنة مقارنة بسنة 2015، لكن مردوديتها الاقتصادية سنة 2016 شهدت ارتفاع بمقدار 4% و ذلك نتيجة تغطية دورتها الاستغلالية لمواردها القصيرة الأجل مع تسجيل هامش أمان سنة 2016. لكن على العموم تبقى مدى مساهمة كل وحدة نقدية من الأصول الاقتصادية في توليد نتيجة اقتصادية ضعيفة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة محل الدراسة.

أما فيما يخص المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة، فنلاحظ أنها شهدت تذبذبا طيلة الخمس السنوات محل الدراسة فأحيانا تنخفض و أحيانا ترتفع، لكن في السنوات الأخيرة (2015 و 2016) عرفت تراجعا و هذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية للمؤسسة.

لذلك يجب إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية ، مع الأخذ بعين الاعتبار لبيئتها الداخلية و الخارجية. حيث لاحظنا أن سياسة تقييم المردودية المالية و الاقتصادية من طرف المدققين الداخليين لمؤسسة جو روية لم تكن فعالة خاصة فيما يتعلق بتقييم استثماراتها، كما أنه لم يقدم توصيات للإدارة العليا بشأن إعادة النظر في السياسة التمويلية لأصولها، جل هذه الأسباب و غيرها أدت إلى انخفاض أداء المؤسسة خلال فترة الدراسة.

3.2.3 تدقيق مؤشرات المديونية

الجدول رقم (7): تدقيق مؤشرات المديونية لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر الاستقلالية المالية	%34,50	%32	%27,47	%24,79	%22,32
مؤشر إجمالي الدين	%65,49	68%	72,52%	75,20%	77,67%

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي المالي لمؤسسة جو روية من 2012 إلى غاية 2016

نستنتج أن مؤشرات المديونية و بالأخص مؤشر الاستقلالية المالية لمؤسسة جو روية في انخفاض مستمر ؛ حيث قدرت نسبة الاستقلالية المالية سنة 2012 بـ %34,50 لتتخفص بعد ذلك إلى %22,32 سنة 2016 ، و هذا دليل على أن مؤسسة جو روية ليست مستقلة مالية و أنها تمول استثماراتها (اصولها الغير الجارية) بغير طاقتها المالية الذاتية و إنما بالقروض الطويلة و المتوسطة الأجل ، الأمر الذي لا يعزز من الاستقلالية المالية لمؤسسة جو روية خلال الفترة محل الدراسة.

أما مؤشر إجمالي الدين فعرف ارتفاعا محسوسا طيلة السنوات محل الدراسة ، إذ قدر سنة 2012 بـ %65,49، اما سنة 2016 فسجل معدل %77,67، و هذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة تسدين من الغير (البنوك) لتمويل دورتها الاستثمارية و هذا ما يعزز نتائج مؤشر الاستقلالية المالية لمؤسسة جو روية ، التي تؤكد بأن المؤسسة ليست مستقلة مالية.

و عليه نستنتج أن مدقق أو مدققي مؤسسة جو روية لم يساهموا بشكل فعال في تحسين و تسيير نجاعة الأموال الخاصة للمؤسسة طيلة السنوات محل الدراسة ، حيث لم يتجلى دور التدقيق المحاسبي في تحليل مردودية و أرباح المؤسسة أو بالأحرى النتائج المالية للمؤسسة محل الدراسة ، كما نستنتج غياب التشخيص الدقيق (التحليل ، المتابعة و المراقبة) للأداء المالي لمؤسسة جو روية، مما جعلها تمول دوراتها الاستثمارية على مر الخمس السنوات محل الدراسة بغير مواردها المالية الذاتية.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى أهم المفاهيم الرئيسية للتدقيق، الأداء المالي و مؤشرات المالية و المتمثلة في كل من مؤشرات الربحية ، مؤشرات المردودية و مؤشرات المديونية، حيث قمنا بدراسة مدى مساهمة التدقيق في تحسين الأداء المالي لمؤسسة جو روية المتواجدة بمنطقة روية (الجزائر) ، و بعد إجراء دراسة تطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج الموجزة في النقاط التالية:

- نستنتج أن التدقيق ساهم في تقييم و تشخيص الحالة المالية أو بالأحرى الأداء المالي لمؤسسة جو روية ، فمن خلال دراستنا لمدى مساهمة التدقيق في تحسين الأداء المالي لمؤسسة جو روية، تبين لنا أن التدقيق ساهم في تحليل الوضعية المالية لمؤسسة جو روية على مدار الخمس سنوات.

- نستنتج أن مؤسسة جو روية غير مستقلة مالياً، كونها تسدين من الغير لتمول استثماراتها بالديون الطويلة والمتوسطة الأجل ، الأمر الذي قد يعرضها لتحمل تكاليف إضافية (الفوائد)، وإذا استمرت على نفس الأداء فإنها حتما ستقع في مشاكل مالية عدة و ستكون عرضة لخطر العسر أو الفشل المالي مستقبلاً.
- سمح التدقيق المحاسبي لمؤسسة جو روية في تحليل النتائج وإظهار جوانب القوة والضعف ، التي اكتشفت عند إنجاز الأنشطة داخل مؤسسة جو روية.
- عدم كفاءة إدارة الائتمان لمؤسسة جو روية في تحويل أصولها الجارية إلى سيولة نقدية.
- غياب النظرة الاستشرافية للمدققين الداخليين لمؤسسة جو روية في تسيير استثمارات المؤسسة، تشهد زيادة غير مدروسة.

- التوصيات : فإننا نوصي بمايلي:

- إعادة النظر في إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في مؤسسة جو روية و تحسين جوانب الضعف،
- الاستعانة بمكاتب الاستشارة و الدراسات و التدقيق الخارجيين عن المؤسسة لدراسة أداؤها المالي و تصحيح الانحرافات،
- ضرورة تكوين المدققين الداخليين و بصفة مستمرة لمساعدتهم على متابعة المستجدات الحاصلة في مهنة التدقيق،
- تكثيف الزيارات الميدانية من طرف المدقق الداخلي لمؤسسة جو روية،
- التنازل عن بعض الاستثمارات و تحويلها إلى سيولة لكي تتفادى الاقتراض من المؤسسات البنكية.
- الاستعانة بالمؤشرات المالية الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

المراجع:

1. وليم توماس و أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب احمد حجاج و كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض 1989 ، ص 56
2. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية 2009 ، ص 14.
3. Bernard GERMOND, Audit Financier – Guide pour l’audit de l’information financière des entreprises , 1ere édition , Dunod , Paris , 1991, P28
4. إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم علي مخاطر الأعمال حادثة وتطور مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2009، ص 17.
5. خالد راغب الخطيب، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار النشر، عمان، ص 9
6. خالد أمين عبد الله ،"تدقيق الحسابات"، الشركة العربية المتحدة للتسويق، الطبعة الأولى مصر، عام 2014 ، ص 08، بتصرف.

7. يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة، التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص :التسيير ، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص 26.
8. عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي خلال الفترة 2006/2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014، ص24.
9. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة، 2012/2011، ص 49.
10. وهيبه رمضان محمد حسين، و إبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية2014، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني، 2015 ، ص 112.
11. رضوان باصور، استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة مركب أنثيول، صيدال ، المدية، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2009/2008، ص ص 58، 59.
12. عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مرجع سبق ذكره ، ص 25.
13. حفصي رشيد، ، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة ورقلة، 20 ، ص 30، بتصرف.
14. كرار سليم عبد الزهر حميدي، اثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة- في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية المجلد (3) العدد (7) لسنة 2014 ، ص 72.
15. العارضي، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، الأردن، 2013، ص 59.
16. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي، الإدارة المالية ،دروس و تطبيقات ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن، 2006، ص 267.
17. Anne Nippert , finance d'entreprise : analyse et politique financière de l'entreprise édition ellipses ,Paris, 2006, p 172
18. Josette Peyrard, analyse financière, librairie vuibert, 8ème édition , Paris, 2001 P182
19. إسماعيل إسماعيل ،عبد الناصر نور ،منير شاكر محمد،" التحليل المالي"، دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية، عمان الأردن 2005 ، ص 63.
20. العارضي، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، مرجع سبق ذكره، ص 60 ، بتصرف.
